

Distr.: General
11 December 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الأولى لعام 2025

11-10 شباط/فبراير 2025

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن الدورة العادية الثانية 2024، 10 إلى 11 يول/سبتمبر 2024⁽¹⁾

أولاً - انتخاب المكتب

1 - في خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من 10 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2024، تم انتخاب زورابا ديل كارمن كانو فرانكو، نائبة الممثل الدائم لبنا لدى الأمم المتحدة، رئيسة للمجلس التنفيذي للفترة المتبقية من عام 2024 (ممثلة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، بعد انتهاء الرئيسة السابقة والممثلة الدائمة لبنا لدى الأمم المتحدة، ماركوفا كونسيبسيون خاراميو، من تولي منصبها في نيويورك. بالإضافة إلى ذلك، انتُخب ميشال مياريكا، نائب الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة، نائباً لرئيسة المجلس التنفيذي للفترة المتبقية من عام 2024 (ممثلاً لمجموعة دول أوروبا الشرقية) بعد انتهاء ولاية نائبة الرئيس السابق ونائبة الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة، جوانا سكوتشيك، منصبها في نيويورك.

ثانياً - المسائل التنظيمية

2 - اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الثانية (UNW/2024/L.4) ووافق على التقرير عن دورته السنوية في الفترة من 18 إلى 20 حزيران/يونيو 2024

¹ ملاحظة: أُعدت هذه الوثيقة بأكملها من قِبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



(UNW/2024/6). ووافق المجلس التنفيذي على مشروع خطة العمل السنوية لعام 2025 (UNW/2024/CRP.7)، وكذلك على جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام 2025 (UNW/2024/CRP.6) التي ستعقد في الفترة من 10 إلى 11 شباط/فبراير 2025.

3 - اعتمد المجلس التنفيذي أربعة قرارات: القرار 9/2024، تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة 2022-2025؛ والقرار 10/2024، الاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف؛ والقرار 11/2024، استعراض وحدة التفتيش المشتركة للحوكمة والرقابة على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والقرار 12/2024، استعراض وحدة التفتيش المشتركة لشؤون التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي ترد في مرفق هذا التقرير.

ثالثاً - البيانات الافتتاحية

:

4 - افتتح نائب رئيسة المجلس التنفيذي الذي يمثل مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى الجلسة بالإشارة إلى أن الاجتماع يلتزم بمدونة قواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة. وهنأ وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية على قرب مرور ثلاث سنوات على توليها منصبها، وأوجز المواضيع التي ستناقشها الدورة.

5 - وقد رحبت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية في بيانها الافتتاحي بالرئيسة ونائب الرئيسة المنتخبين حديثاً، وشكرت السفراء المنتهية ولايتهم، وشكرت أعضاء المكتب الآخرين على دعمهم الدؤوب للولاية الثلاثية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعربت عن تقديرها للدعم والتوجيه والقيادة والحكمة التي قدمها المجلس التنفيذي إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

6 - وفي معرض حديثها عن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أشارت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى أن القمة أتاحت فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل، وسلطت الضوء على أن الأدلة الدامغة تشير إلى أن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة يقدّم أحد أفضل الحلول لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعم النهج المزدوج المتمثل في تعميم منظور المساواة بين الجنسين واتخاذ إجراءات مخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الوثائق الختامية ومرفقاتها، إعلان الأجيال المقبلة والاتفاق الرقمي العالمي. كما سلّطت رئيسة الهيئة الضوء على وضع النساء والفتيات في كل من أفغانستان والسودان وغزة، وشددت على أن وظيفة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتمثل في كونها الصوت الذي لا يلين لهؤلاء النساء. وشددت على الحاجة إلى نظام قوي متعدد الأطراف لمواجهة التحديات المترابطة في عصرنا.

7 - تطرقت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى الإصدار المرتقب عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأحدث لمحة عن المساواة بين الجنسين، فأشارت إلى أن المنشور الجديد قد حدد بعض التطورات الإيجابية، مثل تراجع الفقر وتضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم، لكنها أضافت أن التقرير يوضح الطرق التي لا يزال العالم فيها بعيداً عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. فقد ذكرت على سبيل المثال أن القضاء على الفقر المدقع لدى النساء والفتيات قد يستغرق 137 عاماً، والقضاء على زواج الأطفال قد يستغرق 68 عاماً، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات قد يستغرق 39 عاماً. وأشارت رئيسة الهيئة إلى أن الالتزام

بأداء عمل أفضل وتطبيق هذا الالتزام بشكل مركز وسريع هو في صميم ما تقترحه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ليكون الاحتفال الحقيقي بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين +30) في عام 2025.

8 - وفيما يتعلق بإعلان ومنهاج عمل بيجين +30، أوجزت رئيسة الهيئة مجالات العمل الثلاثة التي ستركز عليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2025 لضمان تحقيق العدالة لإرث ورؤية إعلان ومنهاج عمل بيجين: (1) العمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بالإجراءات المتعلقة بالاستثمار ذات الأثر الكبير والعائد المرتفع على المستوى القطري؛ (2) العمل مع المجتمع المدني لضمان حصوله على التأييد والموارد التي يحتاجها بالمعنى الأوسع للمطالبة بالحقوق وللتأثير على العمل؛ (3) العمل مع النظام المتعدد الأطراف لإعادة الالتزام بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك خطة الأمين العام لتسريع التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، بحيث يحقق المساواة بين الجنسين بشكل أفضل.

9 - قدمت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية معلومات مستكملة عن تغيير توجه هيئة الأمم المتحدة نحو التركيز على المرأة على المناطق والبلدان، وذكرت أن الهيئة فوّضت سلطة أكبر إلى المستويين الإقليمي والقطري في مجالات المشتريات والتمويل والموارد البشرية وإدارة المشاريع، وحوّلت الموارد لتعزيز القدرات المرتبطة مباشرة بالنتائج المرجوة على المستوى القطري. وأوضحت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد خصّصت 72.45 مليون دولار للمناطق والبلدان كاستثمار لمرة واحدة، وحسّنت عملية التخطيط والرصد والإبلاغ المنظم لمزيد من الفعالية في تحقيق وقياس الأثر الذي تنتجه هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أرض الواقع لصالح النساء والفتيات. وأضافت رئيسة الهيئة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتطلع الآن إلى الاستفادة من مكاسب الكفاءة والفعالية النابعة من توظيف المناصب في المكان المناسب (حيث تكون التكاليف المالية أقل، والمنطقة الزمنية ملائمة للتعاون، وأوقات الرحلات أقصر، وتكاليف السفر أقل). وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلنت رئيسة الهيئة أنه تم اختيار ثلاثة مواقع جديدة إلى جانب نيويورك كمراكز: بانكوك وبون ونيروبي. كخطوة تالية، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنها ستستكشف مزيداً من التفاصيل حول هذه المواقع، وقد بدأت عملية مراجعة كل وحدة عمل على حدة، بهدف تقييم جميع الوظائف العالمية وتحديد الأنسب منها لنقلها إلى موقع آخر. وأضافت أن معظم عمليات نقل الوظائف يُتوقع أن تتم في الربعين الثالث والرابع من عام 2025. وأشارت إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد انصتت إلى الدروس المستفادة من الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة، وقالت أن الهيئة تتعاون عن كثب مع مجلس موظفيها للتأكد من مراعاة الأوضاع الشخصية للموظفين بأقصى قدر من المرونة العملية. ووعدت بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستبذل قصارى جهدها من أجل كل موظف. وفيما يتعلق بالوفورات المقدرة في التكاليف الناتجة عن نقل التركيز لناحية البلدان والمناطق، أوضحت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتوقع استرداد التكاليف التي يتم تكديدها لمرة واحدة جراء عملية التحوّل من خلال وفورات خلال عام واحد، والتي بدورها سُسهم لاحقاً في تحقيق مكاسب في الكفاءة يمكن إعادة استثمارها لدعم ولاية الهيئة. وأضافت أنه سيتم إدماج هذه التغييرات في إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026-2029 وميزانياتها المتكاملة. واختتمت حديثها قائلة إنها ستواصل إبقاء المجلس التنفيذي على اطلاع بآخر المستجدات.

رابعاً - الحوار المنظم بشأن التمويل

:

10 - في كلمتها الافتتاحية، توجّهت نائبة المديرية التنفيذية بالشكر إلى المجلس التنفيذي على دعمه السياسي والمالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشارت إلى أنّ 86 دولة من الدول الأعضاء ساهمت بموارد طوعية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2023، وذكرت أنّ إجمالي إيرادات الهيئة في عام 2023 قد بلغ 586 مليون دولار، حيث قدّمت الحكومات ثلثي التبرعات. وسلّطت الضوء على الإمكانات التحويلية للاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشيرة إلى أنّ الاستثمار في المساواة بين الجنسين لا يُعدّ أمراً حاسماً فحسب لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، بل هو أيضاً أمر أساسي للنهوض بخطة عام 2030 على نطاقٍ أوسع. وشدّدت على أهمية الحوارات المنظمة بشأن التمويل لأنها تتيح فرصة لمناقشة أولويات التمويل المرنة والقابلة للاستشراق، التي تمكّن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحقيق أقصى استفادة من الموارد التي تتلقاها، أثناء التعامل مع حوائز مالية أضيق وظروف عالمية متزايدة التعقيد.

11 - عرض مدير الشراكات الاستراتيجية التقريرَ المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، مشيراً إلى الاتجاه السائد على نطاق المنظومة والمتمثل في انخفاض نسب الموارد الأساسية إلى غير الأساسية على نطاق المنظومة الإنمائية. وأشار إلى أنّ هذه النسبة تبلغ حالياً 30 إلى 70 لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأعرب عن اعتقاده بأن أدنى نسبة مناسبة لتحقيق ولاية الهيئة هي 40 في المائة على الأقل من الموارد الأساسية. وشكر الدول الأعضاء على مساهمتها في الموارد العادية والموارد الأخرى، مشيراً إلى أنّ الموارد العادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة زادت بنسبة 7 في المائة ومواردها الأخرى زادت بنسبة 1.5 في المائة في عام 2023، وهي المرة الثالثة فقط في تاريخ الهيئة التي تنمو فيها الموارد العادية بوتيرة أسرع من الموارد الأخرى. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، ذكر مدير الشراكات الاستراتيجية أنّ توقعات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2024 لا تبدو مشجّعة، إذ تتوقع الهيئة وجود فجوة قدرها 36 مليون دولار مقارنةً بالميزانية المتكاملة للموارد العادية في عام 2023. ودعا الدول الأعضاء إلى النظر في التبرع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قبل نهاية العام، وشكر الشركاء الحكوميين البالغ عددهم 77 الذين ساهموا بالموارد العادية في عام 2023، لا سيّما أولئك الذين قدموا التزامات متعددة السنوات. في معرض مناقشة تنويع التمويل، ذكر مدير الشراكات الاستراتيجية أنّه كان هناك نمو في التمويل الأولي الاستراتيجي والتمويل الجماعي القوي. وأشار إلى أنّ اللجان الوطنية حققت ما يقرب من 5.25 مليون دولار في عام 2023، ما يجعلها في المرتبة السابعة عشرة بين أكبر الجهات المانحة للموارد العادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واختتم كلمته بإضافة أنّ وكالة الأمين العام/المديرية التنفيذية نفذت استثمارات في اللجان الوطنية لأنشطة تعبئة الموارد من الأرصدة غير المخصصة.

12 - عند فتح باب المناقشة لإبداء التعليقات، أثنت الدول الأعضاء على وكالة الأمين العام/المديرية التنفيذية لقيادتها، وأعربت عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنهوض بحقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. رحبت الوفود بالرئيسة ونائب الرئيسة المنتخبين حديثاً. وأشارت العديد من الوفود إلى مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل وإلى الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبرتها بمثابة فرص حاسمة لتجديد التزامات المجتمع الدولي بخطة عام 2030 وتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالمثل، سلّط أحد الوفود الضوء على الاستعراض المتعمق للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025، وعلى تنفيذ خطة الأمين العام لتسريع التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، باعتبارهما لحظتين مهمتين للاهتمام والحوار والتقدم. وشددت الدول الأعضاء على أهمية إعلان مؤتمر بيجين +30 القادم

والذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار الأول الصادر عن مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن من أجل ضمان إحراز تقدم جماعي وتجنب حدوث المزيد من التراجع. وفي تطلّعها إلى صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026-2029، شددت الوفود على ضرورة التكيف والتحول لتلبية الاحتياجات الملحة لدى النساء والفتيات على مستوى العالم، والربط بين أصحاب المصلحة من أجل تمكين النساء والفتيات على اختلاف مشاربهن. وفيما يتعلق بموضوع بتحول تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة تجاه البلدان والمناطق، أعربت الوفود عن تقديرها لنقل التركيز إلى الأثر الناتج عن عمل الهيئة لصالح المرأة في حياتها اليومية، وإلى النتائج التي تُحرز على أرض الواقع، مع زيادة المشاركة من جانب المكاتب المحلية، كما أنها طلبت المزيد من المعلومات بشأن عملية التحسين. وفيما يتعلق بالتقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة 2022-2025، شددت إحدى الدول الأعضاء التي تحدثت باسم 24 دولة على أهمية التمويل غير المخصص والمرن والمستدام والقابل للاستشراق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشيرةً إلى أنه أمر أساسي من أجل تنفيذ الولاية الثلاثية للهيئة، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان وجود أنظمة داخلية قوية للرقابة. وبهدف تشجيع الجهات على تقديم مزيد من الدعم للتمويل الأساسي، وجهت المجموعة دعوةً إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحسين اتصالاتها وتنويعاتها القائمة على الأدلة من أجل زيادة إبراز التمويل الأساسي وحوافزه على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية. وشجعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً على التقليل من التنافس الداخلي على الموارد ومواصلة تمويل المهام الأساسية بالتمويل الأساسي، ومواصلة الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين وتنويع أنواع التمويل.

13 - توجّهت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها، وأجابت على الأسئلة المتعلقة بالتقرير عن الحوار المنظم بشأن التمويل، مع تسليط الضوء على الشراكات الجديدة مع المؤسسات المالية الدولية والبرامج المشتركة. فيما يتعلق بخطة تسريع التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، قدمت رئيسة الهيئة مزيداً من التفاصيل حول إنشاء أمانة جديدة ستدعم الهيئات الإدارية التي تشرف على تنفيذ هذه الخطة على مستوى المنظومة. وأوضح نائب المديرة التنفيذية كذلك الأهمية الحاسمة للموارد الأساسية وتعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المؤسسات المالية الدولية للنهوض بالتمويل المراعي للمنظور الجنساني، كما ناقش الطرق التي تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلالها إلى توسيع قاعدة مانحيها وتنويع تمويلها، وقدم المزيد من التفاصيل بشأن تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المناطق والبلدان. وبعدها أجابت مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية على الأسئلة المتعلقة بالأثر الناجم عن تخفيض الموارد العادية على نموذج أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأجابت المديرة على عدة أسئلة طُرحت بخصوص التقرير عن الحوار المنظم بشأن التمويل، مشيرةً إلى سبيل المثال إلى كيفية تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعدد من الاستثمارات لتوليد بيانات أفضل عن النتائج وإعداد تقرير يسلط الضوء على النتائج التي حققتها الهيئة. وقدم نائب المديرة التنفيذية مزيداً من التفاصيل حول الخطط التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمؤتمر بيجين 30+. رتّت مديرة شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية على أسئلة الدول الأعضاء بشأن المرأة الريفية وأعمال الرعاية، وسلّطت الضوء أيضاً على عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال النهوض بالمرأة والسلام والأمن على المستويات الإقليمية والعالمية والوطنية.

خامساً - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

14 - رُفِعَ إلى المجلس التنفيذي الاستعراضُ الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNICEF-UNW/2024/1). وتوجّهت مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية بالشكر إلى الوفود على توجيهاتها المستمرة ومشاركتها في موضوعي استرداد التكاليف وتصنيف التكاليف، وأعربت عن تقديرها

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تأزرها وتعاونها في استعراض السياسة المشتركة لاسترداد التكاليف. وفي أعقاب موافقة المجلس التنفيذي على السياسة في عام 2020 وطلب استعراض السياسة في عام 2024، أكدت المديرية من جديد على وجود قيمة كبيرة في الاستمرار باتباع نهج منسق وإجراء تنقيحات فقط حيثما تهدف إلى تحسين شفافية التكاليف وتعزيز الاسترداد الكامل للتكاليف. وشرعت في تسليط الضوء على أربعة استنتاجات من الاستعراض. أولاً، خلص الاستعراض إلى أن السياسة المشتركة لاسترداد التكاليف أثبتت فائدتها الكبيرة في التمكين من الاسترداد الكامل للتكاليف وتحقيق المواءمة بين الوكالات. ثانياً، سلّطت الضوء على اقتراح الإبقاء على معدلات استرداد التكاليف غير المباشرة، كما وافق عليها سابقاً المجلس التنفيذي نظراً للتباين في أحجام الوكالات ونماذج الأعمال. ثالثاً، قالت إن الوكالات قد أدخلت بعض التوضيحات الصغيرة على تجميع فئات تصنيف التكاليف، بما في ذلك تعريف الوظائف التكميلية كفئة من فئات تصنيف التكاليف لتتماشى مع التعريف الذي وافقت عليه شبكة المالية والميزانية، وإعادة تسمية فئة الأنشطة الإنمائية لتشمل الأنشطة الإنسانية. رابعاً، أضافت أن السياسة المنقحة تعكس بعض التنقيحات الطفيفة للتأكيد على أهمية ضمان الاسترداد الكامل للتكاليف المباشرة وغير المباشرة على حد سواء. وأشار المدير إلى أن جميع الوكالات ستواصل إعداد التقارير على مستوى الفئات التصنيفية لتصنيف التكاليف في ميزانياتها المتكاملة الخاصة، وعن الإعفاءات من استرداد التكاليف كما هو وارد حالياً في التقرير السنوي للمديرية التنفيذية. وفيما يتعلق بالخطوات التالية، ذكرت أن الوكالات ستعمل على وجه السرعة لتحديث سياساتها الداخلية والمواد الإرشادية والأدوات والإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بكل منها استناداً إلى هذه السياسة الجديدة، والتي ستعكس بعد ذلك في الميزانية المتكاملة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2026-2027.

15 - شكرت الدول الأعضاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إجراء الاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وعلى إبقاء المجلس التنفيذي على علم طوال العملية. ودعا أحد الوفود إلى تقديم تقارير سنوية موحدة ومنظمة عن إحصاءات استرداد التكاليف، بما في ذلك جدول مفصل من كل وكالة يتم فيه إدراج كل إعفاء مخفض والأثر المالي المقابل له بُغية السماح للدول الأعضاء بإجراء مقارنات مالية. وأبرزت كذلك الحاجة إلى حماية الموارد العادية وأقرت بالفوائد الهامشية للمعدلات المتباينة، إذ لاحظت أن المعدلات المخفضة للمساهمات المواضيعية لم تنتج نمواً كبيراً في الموارد المواضيعية. وسلّطت الضوء على أن تطبيق المعدل المنسق لاسترداد التكاليف لا يزال مهماً، وكذلك الأمر بالنسبة للسعي الإضافي إلى تقليل استخدام الإعفاءات من أجل المساعدة في ضمان زيادة المعدلات الفعلية لاسترداد التكاليف. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن الخطوات التالية المزمع اتخاذها بعد دخول التغييرات حيز التنفيذ، وشجعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تضمين مذكرة توضيحية في مقترحات برامجها ومشاريعها بحيث تتضمن الأساس المنطقي وراء التكاليف المدرجة. ودعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى استكشاف المجالات التي يمكن فيها إدراج التكاليف المتعلقة بالرقابة ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين كتكاليف مباشرة، مع تسليط الضوء على أن هذه التكاليف يمكن أن تكون أشكالاً من الدعم التشغيلي والخدمات التشغيلية المرتبطتين مباشرة بتنفيذ البرامج أو المشاريع. وشجع الوفد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة إبلاغ المجلس التنفيذي بالتحديات المتكررة المتعلقة باسترداد التكاليف على الصعيد القطري، وأعرب كذلك عن اهتمامه بمعرفة كيفية مواصلة الهيئة عملها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف لوضع سياساتها الخاصة بكل وكالة، فضلاً عن توجيهاتها للمكاتب القطرية بشأن السياسة المحدثة. وشددت دولة أخرى من الدول الأعضاء على أن المواءمة لا تزال بمثابة أولوية لها، ورحبت بالتغييرات التي أدخلت على السياسة، ولا سيما العناصر التي تؤدي إلى مزيد من المواءمة مع منظومة الأمم المتحدة على

نطاق أوسع. وسلّط الضوء على ضرورة التركيز خلال السنوات الأربع المقبلة على تنفيذ هذا الاسترداد الكامل للتكاليف، مع التركيز بشكل خاص على استرداد التكاليف المباشرة. وحثت الوكالات الأربع على إعداد المزيد من مواد الاتصال بلغة مبسطة لدعم القبول باسترداد التكاليف المباشرة، خاصةً على المستوى القطري.

16 - ردأ على مداخلات الدول الأعضاء، ذكرت مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية أنه يجري بالفعل وضع مجموعة كاملة من الإجراءات والمواد الإرشادية والأدوات والقوائم المرجعية، بما في ذلك نماذج الميزانية والأسئلة المتكرر طرحها، وسلّط الضوء على أهمية مواصلة التوعية والحوار لشرح التكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ المشاريع والبرامج. وفيما يتعلق بالإعفاءات، أعادت التأكيد على السجل القوي لإنجازات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحد من استخدام الإعفاءات والتزامها بذلك. وأضاف رئيس قسم الميزانية أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنظر كل عام في أفضل الممارسات وتعمل على تحديث التوجيهات الحالية وفقاً لذلك. وعلاوةً على ذلك، سلّط الضوء على أنّ التحديات الرئيسية التي تواجه تفعيل الاسترداد الكامل للتكاليف تشمل استجابات مختلفة من جانب الجهات المانحة لاسترداد التكاليف عبر جميع الوكالات والبلدان، فضلاً عن محدودية قدرات الموظفين في المكاتب القطرية. وأضاف مدير شعبة التنظيم والإدارة أنه بعد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على الإجراءات ومجموعات الأدوات، سنبذل جهوداً للتوعية والتدريب على القدرات في جميع المناطق. وأوضح كذلك أنه سيتم بذل الجهود لتعريف الجهات المانحة بالمتطلبات وبضرورة الاسترداد الكامل للتكاليف المباشرة.

سادساً - استعراض وحدة التفتيش المشتركة لشؤون التنظيم والإدارة

17 - في كلمتها الافتتاحية، توجّهت نائبة المديرة التنفيذية بالشكر إلى وحدة التفتيش المشتركة على إجراء أول استعراض لشؤون التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشارت إلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستستخدم نتائج الاستعراض وتوصياته من أجل تعزيز الكفاءة والفعالية في جميع أقسام المنظمة بغية تسريع التقدم نحو تحقيق ولايتها ومهمتها. وذكرت أنّه من بين التوصيات الرسمية التسع التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة، قبلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع التوصيات الخمس الموجهة إلى الهيئة وهي على استعداد لدعم المجلس التنفيذي في نظره في التوصيات الأربع المتبقية الموجهة إلى المجلس التنفيذي. كما أكدت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترخّب بالتوصيات غير الرسمية البالغ عددها 53. وعلاوةً على ذلك، أشارت إلى أنّ تنفيذ التوصيات جارٍ بالفعل، وأنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستواصل في المستقبل تركيز جهودها على المجالات التي تتطلب التحسين، بما في ذلك وضع خطتها الاستراتيجية المقبلة وميزانياتها المتكاملة.

18 - عرض مفتشو وحدة التفتيش المشتركة نتائج استعراضهم على المجلس التنفيذي، حيث أبرزوا أنّ التوصيات الرسمية تناولت مجالات مثل الحوكمة والإدارة التنفيذية والمساءلة والرقابة الداخلية والموارد المالية وإدارة المعرفة وإدارة الموارد البشرية. وذكر أنّ وفقاً للممارسة المعتادة، سيتم تسجيل معلومات المتابعة بشأن التوصيات على نظام التتبع الخاص بوحدة التفتيش المشتركة والقائم على شبكة الإنترنت، وسيتم إبلاغ الجمعية العامة بها. كما أشاروا إلى أنّ التقرير يحتوي على ورقة تكميلية تتضمن ملاحظات إضافية تتعلق بولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فيما يتعلق بالتوصيات الرسمية، رحب المفتشون بإطلاق إطار محدّث للحوكمة الداخلية في نيسان/أبريل 2024 كاستجابة متوقعة لتوصيتهم في هذا الشأن. وأكدوا على ضرورة تحسين أداء لجان الإدارة وأوجه التآزر فيما بينها على أساس الإدارة المتجددة والممارسات الشفافة والخاضعة للمساءلة التي يتم تعزيزها من خلال توسيع نطاق تركيبة اللجان لضمان مشاركة المنظمة بأكملها في اتخاذ القرارات. وأوصوا بإدراج خريطة تنظيمية مفصلة تبين هيكل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الوثائق المقدمة إلى المجلس وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة. وسلّط المفتشون

الضوء على القيود الأساسية التي يفرضها الإطار المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من حيث قابلية استشراف التمويل واستدامته ومرونته، وأعربوا عن قلقهم من أن النسبة الحالية للموارد العادية والموارد الأخرى قد تؤدي إلى نقص في الموارد المؤسسية في سياق توسع الأنشطة، ما يعرض الهيئة لسلسلة من الفجوات والمخاطر. ولتبديد هذا القلق، أوصوا بضرورة وضع إجراءات تشغيلية موحدة لاستكمال المبادئ التوجيهية القائمة ولزيادة تفعيل سياسية الهيئة لاسترداد التكاليف. ومن المجالات الحاسمة التي تم تسليط الضوء عليها مبادرة تحول التركيز نحو المناطق والبلدان والحاجة إلى ضمان إجراء إصلاحات اللامركزية وإعادة تخصيص الموارد بطريقة أكثر شمولاً، مع إشراك موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل عام ولا سيما الممثلين الميدانيين، وعلى أن توضع أهداف محددة بوضوح وملموسة لهذه الإصلاحات، وأن تكون مصحوبة بدراسة جدوى تستند إلى تحليل التكلفة والعائد، حيث تتناول الجوانب الاقتصادية إضافة إلى التحسينات المتوقعة من حيث العمل الموضوعي. وفيما يتعلق بالرقابة، لا يزال تعزيز خط الدفاع الثاني داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على بيان الرقابة الداخلية، أمراً بالغ الأهمية، وقد اقترح المفتشون وضع خطة عمل شاملة لتعزيز خط الدفاع الثاني داخل الهيئة. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، فقد تضمنت توصيتين محددين ذات نطاق واسع من الأهداف. تهدف التوصية الأولى إلى إعداد استراتيجية مؤسسية للموارد البشرية في الهيئة، ولا سيما معالجة الأبعاد الضرورية للتركيز على المناطق والبلدان. ويركز الثاني على إجراء التحاليل وإعداد التقارير المتعلقة باستخدام الطرائق التعاقدية المحددة للقوى العاملة التابعة. لاحظ المفتشون أن جميع التوصيات تقريباً تتضمن آلية لرفع التقارير إلى المجلس التنفيذي. وفي سياق تقديم المزيد من المعلومات عن سياق استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سلط المفتشون الضوء على ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة المكرس بالكامل لتحقيق التغيير التحويلي في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ثانياً، يأتي هذا الاستعراض في مرحلة حرجية للغاية في العمل المشترك لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع جميع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بشأن خطة عام 2030، ما يعني أن تنفيذ الإجراءات أو التوصيات المقترحة بناءً على هذا الاستعراض يجب أن يبدأ قريباً لضمان قدرة الهيئة على الوفاء بوعودها بشأن خطة عام 2030. ثالثاً، ينبغي التركيز على الإجراءات المطلوبة للتأكد من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملائمة للغرض، لا سيما بعد خمس سنوات من تنفيذ خطة الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

19 - قدمت مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية رد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير وحدة النقيش المشتركة. وأفادت بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أحرزت بالفعل تقدماً كبيراً في تنفيذ بعض التوصيات الموجهة إلى المديرة التنفيذية، وقدمت بعض الأفكار حول شؤون الإدارة للمساعدة في نظر المجلس التنفيذي في التوصيات الموجهة إليه. وفيما يتعلق بالحوكمة الداخلية، أشارت إلى أنه بموجب الإطار المحدث لسياسة الحوكمة الداخلية، تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين فعالية لجانها الإدارية إضافة إلى تعزيز التعاون فيما بينها وإشراك المكاتب الميدانية في صنع القرار. وأضافت أن الهيكل التنظيمي للهيئة يُنشر بانتظام كجزء من عمليتي الميزانية المتكاملة والميزانية العادية، باستخدام شكل منسق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وفيما يتعلق بمبادرة تحول التركيز نحو المناطق والبلدان، شددت على هدفها المتمثل في تقريب الأشخاص والموارد وتفويض السلطة من النساء والفتيات اللاتي تعمل الهيئة لخدمتهن، وذلك لتعزيز الأثر الناتج عن عملها. وأكدت على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بضمان تنفيذ هذه المبادرة بطريقة شفافة وتشاورية وقائمة على الأدلة، واستكمالها بخط دفاع ثانٍ قوي. وفي مجال الموارد المالية، اعترفت بعدم التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى، وذكرت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل بنشاط لمعالجة هذا التحدي من خلال تعزيز الإبلاغ عن

النتائج والشفافية فيها، وزيادة الظهور لجميع شركائها في التمويل، بما في ذلك الموارد العادية، والدعوة إلى تمويل مرن وقابل للاستشراق، من خلال المذكرات الاستراتيجية ونوافذ التمويل المواضيعي على سبيل المثال. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، أعلنت عن وضع استراتيجية جديدة للموارد البشرية من أجل تحقيق هدف الكيان المتمثل في ضمان قوة عاملة متمكنة ومتنوعة. وارتباطاً بذلك، أكدت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستعتمد إلى تحديث مؤشرات فعاليتها التنظيمية لضمان عملية الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في المجالات الأكثر أهمية.

20 - بعد فتح باب المناقشة، شكرت الدول الأعضاء مفتشي وحدة التفتيش المشتركة على إجراء هذا الاستعراض الشامل والمفيد، وأعربت عن امتنانها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديمها ردّ الإدارة واستعدادها والتزامها بمعالجة جميع التوصيات الرسمية. وطلب أحد الوفود من المفتشين أن يحددوا التوصيات ذات الأولوية بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس التنفيذي، وكذلك التوصيات التي تشكل أكبر خطر إذا لم تعالج. وطلب الوفد كذلك الاستماع إلى اقتراحات مفتشي وحدة التفتيش المشتركة بشأن كيفية الاستفادة من البندين الجديدين على جدول أعمال المجلس التنفيذي والمتعلقين بإدارة المخاطر والثقافة التنظيمية، بما في ذلك مجالات التركيز التي يجب مناقشتها لناحية الاستعراض وتوصياته المتعلقة ببند جدول الأعمال. واستفسر الوفد عن كيفية استخدام هذا الاستعراض من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع خطتها الاستراتيجية المقبلة وميزانياتها المتكاملة، وطلب إلى الهيئة أن تقدم تفاصيل عن استراتيجيتها الجديدة لإدارة الموارد البشرية. واستفسر وفد آخر عما إذا كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد عالجت ورفعت مستوى الشفافية في مسألة عقد اجتماعات الإدارة العليا وتوثيقها. واستفسرت كذلك عما إذا كانت إجراءات استعراض السياسات تشجع أو تتطلب التعامل مع الموظفين في المقر الرئيسي وفي الميدان من أجل تيسير القبول وضمان ملاءمة السياسات للغرض. طلبت إحدى الدول الأعضاء من مفتشي وحدة التفتيش المشتركة تقديم مزيد من التوضيحات بشأن الآثار الناجمة عن الغياب المتصوّر لهيكل متماسك للإدارة المالية، حيث إن وجود هذا الهيكل من شأنه معالجة العمل المنعزل. وطلبت الدولة أن يتضمن التوضيح التداعيات السلبية لهذا الغياب على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جذب المزيد من الموارد الأساسية. وفي حين أشار الوفد إلى أنّ مشهد التمويل قد لا يتغيّر، إلا أنه أكد على ضرورة التركيز على تخفيف بعض الضغوطات، واستفسر عن كيفية قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتخطيط لتسريع العمل في هذا الشأن. وأعرب الوفد عن ضرورة أن تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحراز التقدم ووضع اللامسات الأخيرة على التوصيات التي كانت مدرجة على جدول الأعمال لفترة طويلة، مثل تحوّل التركيز نحو المناطق والبلدان، وكذلك تعزيز خط الدفاع الثاني. وسلط وفد آخر الضوء على الحاجة إلى مزيد من الشفافية والتواصل الفعال مع الميدان في الإدارة التنفيذية للهيئة، لا سيّما فيما يتعلق بمبادرة تحوّل التركيز نحو المناطق والبلدان من أجل ضمان الشمول وتوفير رؤية أكثر وضوحاً بشأن العوائد الجوهرية والاقتصادية.

21 - ردّاً على مداخلات الدول الأعضاء، شدّد مفتشو وحدة التفتيش المشتركة على أنّ التوصيات التسع جميعها بالغة الأهمية، ولكن ينبغي إعطاء الأولوية لاستراتيجية إدارة الموارد البشرية بدون المساس بالتوصيات الأخرى. وأكد المفتشون على ضرورة إجراء إصلاحات لمواءمة وإعادة تخصيص الموظفين والميزانية من أجل دعم الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وردّت نائبة المديرية التنفيذية ومديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية على الدول الأعضاء، مشيرين إلى أنّ جميع المصادر المستقلة للمعلومات والرؤى، بما في ذلك وحدة التفتيش المشتركة، ستُدمج في عملية وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة. وأكدوا أنّ فريق الإدارة العالمي يجتمع بانتظام وأنّه تم وضع اختصاصات وإجراءات تشغيلية موحدة واضحة، بما في ذلك خطوط الإبلاغ والتسويق بين الهيئات. وشدّدوا مجدداً على ضرورة الاستثمار في إدارة الموارد البشرية في الهيئة وقدراتها في خط الدفاع الثاني.

سابعاً - استعراض وحدة التفتيش المشتركة للإدارة والرقابة على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

22 - قدم نائب رئيسة المجلس التنفيذي، الذي يمثل مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، معلومات مستكملة عن تنفيذ التقييم الذي يتناول كيفية قيام المجلس التنفيذي بأداء مهامه في مجالي الحوكمة والرقابة، مع التركيز بشكل خاص على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2023/7)، على النحو المطلوب في القرار 3/2024 الصادر عن المجلس التنفيذي. وأشار إلى أن مكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد عمد عقب اتخاذ القرار إلى التعاون، من خلال رئيسه، مع رؤساء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونسيف في سلسلة من المناقشات والاجتماعات. وأبرز أن المكتب سيعمل بجد مع مجموعاته الإقليمية لتيسير ترشيح الدول الأعضاء للمشاركة في الفريق العامل بحلول أوائل كانون الثاني/يناير 2025 من أجل ضمان موافقة المجالس التنفيذية المشاركة على الفريق العامل عن طريق إجراء الموافقة الصامتة قبل انعقاد الدورة العادية الأولى في عام 2025. وأضاف أن وضع اختصاصات الفريق العامل سيكون عبارة عن عملية تشاورية تشمل التعاون بين المجالس والأقاليم، ومن المتوقع أن يُعرض مشروع الاختصاصات لاعتماده في الدورة العادية الأولى لعام 2025. وأكد على ضرورة أن تقود الدول الأعضاء عملية مشاور شاملة وشفافة تعكس التزامها الجماعي بتحقيق أعلى معايير الحوكمة للمجلس التنفيذي. وأشار إلى أن المكتب ملتزم بضمان عملية انتقال سهلة وسلسة إلى أعضاء المكتب الجدد في كانون الثاني/يناير 2025، وأكد على وجود بند دائم على جدول الأعمال بشأن العملية المتبعة في كل جلسة رسمية من الآن فصاعداً. وذكر أنه سيتم عقد مشاورات مشتركة غير رسمية مع وحدة التفتيش المشتركة في منتصف كانون الثاني/يناير 2025، ومن المتوقع أن تقدم إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورؤساء المكاتب المستقلة مذكرات المعلومات الخاصة بهم في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وفيما يتعلق بالمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد أعرب عن ثقة المكتب في قيادة الهيئة وعملاتها، وأشار إلى أن المكتب يشعر بأن الهيئة أوفت بمتطلبات الحوكمة والإبلاغ بطريقة شفافة ومتوافقة.

23 - بعد فتح باب المناقشة، توجّهت الدول الأعضاء بالشكر إلى المكتب على التحديث الذي قدمه وشددت على امتنانها لوحدة التفتيش المشتركة على التقرير. ولاحظت مجموعة من الدول الأعضاء أن التقرير وبعض توصياته ستترتب عليها تبعات واسعة النطاق تتطلب دراسة متأنية لما هو مرغوب فيه وقابل للتنفيذ. وذكرت الدول الأعضاء أنه نتيجة لذلك، يجب ألا تكون القرارات متسارعة بل مستنيرة ومدروسة وتشاركية وشاملة تماماً ومراعية للقدرات المختلفة. وأعرب وفد آخر عن تطلّعه إلى تلقي الاستعراض الأولي للتقييم من الإدارة والمكاتب المستقلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع الإشارة إلى أن مداولاته الداخلية لا تزال جارية، ولذلك فإنه ليس في وضع يسمح له بعد بدعم تنفيذ أي من التوصيات. وطلب الوفد استقاء الآراء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التقييم وتوصياته. وعمدت دولة أخرى من الدول الأعضاء إلى تسليط الضوء على حسن توقيت هذا الاستعراض وضرورة إجراء إصلاح حقيقي لهياكل الحوكمة والرقابة في المجالس التنفيذية من أجل التكيف مع الأوقات المتغيرة.

24 - أكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وعملية الاستعراض التي تجربها كخطوة مناسبة ومفيدة لاستعراض فعالية هيئتها الإدارية المتمثلة بالمجلس التنفيذي. وأكدت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومهامها المستقلة على استعداد لتقديم وجهات نظرها في تشرين الثاني/نوفمبر على النحو المطلوب في القرار 3/2024. وأكدت استعداد هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم الفريق العامل حسب الطلب وعند الحاجة. وشددت على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تزال ملتزمة تماماً بدعم الدول الأعضاء في هذا المسعى.

ثامناً - الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد الإقليمي

25 - أشارت نائبة المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الاستهلالية إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي واحدة من أكثر المناطق المتضررة من عدم التكافؤ في العالم اليوم. ولاحظت أن تأنيث الفقر في المنطقة له تأثير غير متناسب على النساء، لا سيما نساء الشعوب الأصلية والنساء المتحدرات من أصل أفريقي. وذكرت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعطت الأولوية لجدول أعمال الرعاية من أجل المساعدة في إطلاق استقلالية المرأة وتحسين فرص وصولها إلى أسواق العمل الرسمية. وأقرت بالنجاح التشريعي الذي حققته بلدان المنطقة في النهوض بالسياسات الوطنية للرعاية، وسلّطت الضوء على الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف المساعدة في إعداد التشريعات. وأشارت إلى المشاكل المعقدة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية والصراعات الداخلية والاتجار بالبشر والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ولاحظت أن المنطقة تسجل أعلى معدلات جرائم القتل وقتل الإناث على مستوى العالم، ما يسّط الضوء على العنف الهيكلي الذي تواجهه المرأة. وتابعت نائبة المديرة التنفيذية في الإقرار بأهمية مشاركة المرأة في أدوار صنع القرار كوسيلة حيوية لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، هنأت المكسيك على انتخاب رئيسة للبلد. وأشارت إلى سياق التراجع العالمي في مجال حقوق المرأة والاستراتيجية الجديدة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2023 بهذا الشأن، مشيرة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة طبقت هذه الاستراتيجية في جميع أنحاء المنطقة. كما تطرقت إلى العدد الكبير من البلدان والأقاليم التي تتواجد فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشيرة إلى أن الهيئة قد وضعت نفسها في موقع الريادة في تقديم المساعدة في جميع أنحاء المنطقة. وأشارت إلى الدور المحوري الذي تضطلع به هايتي في عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة داخل المنطقة، ولا سيما في مجال المرأة والسلام والأمن. واختتمت نائبة المديرة التنفيذية كلمتها بتوجيه الشكر إلى البرلمانين الكاريبيين على عملهم في مجال دعم المرأة والسلام والأمن وحقوق الإنسان للنساء في هايتي.

26 - استهلّت المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضها التقديمي بالقول إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لديها أربع أولويات برنامجية في المنطقة، وأولها هو الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة. تتجسّد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحقيق ذلك من خلال عملها مع البرلمانات والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والقادة السياسيين لتعزيز القوانين المراعية للمنظور الجنساني والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني. وتطرقت بعدها بالتفصيل إلى مختلف السياسات التشريعية التي دعمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف مساعدة المرأة في السياسة، خاصة فيما يتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة في المجالات السياسية. وأشارت أيضاً إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملت على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال إنشاء أنظمة رعاية في بيئات عامة وخاصة ومجتمعية بطريقة فعالة. وفيما يتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة، ذكرت أن الهيئة تعمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان وجود أطر قانونية تحمي المرأة في المنزل وفي البيئات

الخارجية. وفيما يتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، ذكرت أن هناك أكثر من 73 مليون شخص منتقلين من عدة بلدان في المنطقة. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وكينيات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل ضمان وجود أنظمة حماية معمول بها. كما أثنت على مبادرة تسليط الضوء التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لفعاليتها في إفادة مجموعة واسعة من مجموعات المجتمع المدني والأشخاص في جميع أنحاء المنطقة. واختتمت حديثها بالقول إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بذلت جهداً لمساعدة الحكومات على دعم جداول أعمال المساواة بين الجنسين والمناخ معاً في المنطقة.

27 - لدى فتح باب التعليقات، توجّهت إحدى الدول الأعضاء بالشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العرض التقديمي الزاخر بالمعلومات والملمهم. وأقرت بإنجاز التقدم المحرز في جدول أعمال الرعاية في المنطقة من خلال الدعم لسنّ السياسات وتشريعات النظام في العديد من بلدان المنطقة. وتابع الوفد بالإعراب عن قلقه إزاء ارتفاع مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي وقتل الإناث في المنطقة، مع الاعتراف بالدور الهام لمبادرة تسليط الضوء في تعزيز تجريم العنف ضد المرأة وزيادة الدعم المقدم للناجيات. وتساءلت عن كيفية تخطيط الهيئة لإشراك الحكومات التي لم تنتظر بعد في سنّ تشريعات بشأن العنف ضد المرأة في الخطة الاستراتيجية المقبلة، وكذلك عن كيفية عمل الهيئة مع أصحاب المصلحة لهيئة بيئية داعمة لاعتماد مثل هذه التشريعات. وتساءل الوفد عن عدد المرشحات اللاتي نجحن في إعادة انتخابهنّ في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل عن كيفية تنسيق الهيئة مع وكالات أخرى مشاركة في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بالميسرة بالتكنولوجيا.

28 - توجّهت المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي بالشكر إلى الوفد على مداخلته، وردّت عليه بالقول إن الهيئة تستخدم خرائط طريق محددة لضمان وجود الهياكل المناسبة لإنشاء آليات تسمح للعاملين في مجال الرعاية بالانخراط في الاقتصاد النظامي. وفيما يتعلق بسنّ تشريعات لتجريم العنف ضد المرأة، ذكرت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان إقرار أحدث التشريعات. وذكرت المديرية الإقليمية أن عدد المرشحات اللاتي أعيد انتخابهنّ للمناصب السياسية في المنطقة منخفض جداً، وأوضحت أن السبب الرئيسي في ذلك هو العنف. وأشارت إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير منتج معرفي يحدد أسباب انسحاب المرأة من الحياة السياسية.

29 - توجّهت نائبة المديرية التنفيذية بالشكر إلى الدولة العضو على مداخلتها، وذكرت أن الخطة الاستراتيجية الحالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تشمل أربعة مجالات للأثر، ترتبط جميعها بالحد من انعدام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشارت إلى العمليات الهامة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في إطار التحضير لمؤتمر بيجين 30+ والدورة التاسعة والستين المقبلة للجنة وضع المرأة من خلال اعتماد قوانين على المستوى الوطني وتقديم تقارير وبيانات وطنية. وأضافت أن البيانات تُعدّ أداة مهمة في زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، مشيرة إلى أن هدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو إشراك الفتيات في تنمية المهارات القيادية في سن مبكرة. وفي معرض ردها على نقطة أخرى، أشارت إلى التهديد الذي يشكله العنف الميسر بالتكنولوجيا، وشجعت الدول الأعضاء على التخفيف من حدة ذلك لضمان مشاركة أكبر للمرأة في الأماكن العامة. وأضافت مديرة شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تستخدم البيانات للعمل بنشاط فيما يتعلق بالقضايا الشاملة في المنطقة. تُستخدم البيانات لصياغة السياسات في مجالات مثل اقتصاد الرعاية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. واختتمت حديثها بالقول إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قادت عملية التنسيق على مستوى المنظومة بشأن التوعية حول آثار العنف ضد المرأة في الحياة العامة.

تاسعاً - زيارة ميدانية

30 - قدّم السفير ونائبة الممثلة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2024 تقريراً عن الزيارة الميدانية التي أجراها المجلس التنفيذي للهيئة إلى جمهورية مولدوفا وأوكرانيا في عام 2024. تألف الوفد من الرئيسة وثلاثة نواب للرئيسة وأعضاء إضافيين من المجلس التنفيذي. وكان الغرض الرئيسي من الزيارة الميدانية يتمثل بتزويد المجلس التنفيذي بفهم متزايد لأثر حافظات برامج المكتبين القطريين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، وكذلك المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوروبا وآسيا الوسطى في اسطنبول، وكيفية مساهمة الهيئة في تنفيذ الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدين المضيفين. بالإضافة إلى ذلك، اشتملت الزيارة الميدانية على وقفة في العاصمة البولندية وارسو، حيث أتيحت للوفد فرصة لقاء ممثلين إقليميين عن اليونسف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للاطلاع على معلومات عن التحرك استجابةً لأزمة اللاجئين لأزمة الأوكرانيين. وأشار السفير إلى أنّ الوفد وجد أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملت بكفاءة لمساعدة حكومتي جمهورية مولدوفا وأوكرانيا من خلال تنفيذ ولايتها الثلاثية في الميدان. وذكر أنه من خلال التعاون مع الحكومات الوطنية، كانت المساواة بين الجنسين تُعدّ أولويةً شاملة في البرامج الوطنية لكلا البلدين. وأضاف أنّ الوفد لاحظ حاجة المقر الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الانخراط في مزيد من التفكير حول كيفية استعادة الهيئة من ولايتها الثلاثية بشكل أفضل على المستويين القطري والإقليمي. ويحثّ الوفد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة عملها لضمان تلبية القدرات الإنسانية على المستوى القطري. وأشار إلى أنّ الوفد نصّح بأن تشتمل التقارير على روابط واضحة لإظهار كيفية مساهمة النتائج والمخرجات في تحقيق أهداف التنمية العالمية. واختتم كلمته بتوجيه الشكر لحكومتَي وشعبي جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، وكذلك موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التنفيذ الناجح للزيارة الميدانية.

31 - لدى فتح باب المناقشة، أشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة شريكٌ مهم في المساعدة على مواءمة المعايير الوطنية مع المعايير العالمية ومساعدة البلد على المساهمة في تعزيز مستقبل أفضل للجميع. ولاحظت الدولة العضو أنّ الاجتماعات التي عقدت مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في جمهورية مولدوفا تشير إلى التزام عميق من جانب حكومة مولدوفا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشارت دولة أخرى من الدول الأعضاء بارتياح إلى تنامي دور المرأة في اقتصاد أوكرانيا. وتابعت بالإعراب عن قلقها إزاء زيادة عدد حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أوكرانيا بسبب الحرب المستمرة في البلد.

عاشراً - الملاحظات الختامية

32 - في بيانها الختامي، هنّأت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية رئيس بنما المنتخب حديثاً ونائب رئيس بولندا. ووجهت الشكر الموصول إلى النواب الآخرين لرئيسة المجلس التنفيذي، وممثلي السويد وطاجيكستان وكوت ديفوار على التنسيق الذي اضطلعوا به داخل مجموعاتهم الإقليمية، وشكرت الميسرين من أستراليا وبنما والولايات المتحدة الأمريكية على خبرتهم في تيسير عمليات اتخاذ القرارات. توجّهت رئيسة الهيئة بالشكر إلى نائبتي مديرة المجلس التنفيذي والمديرين الإقليميين وأمين المجلس التنفيذي وفريقه على دعمهم القيم طوال الدورة.

33 - إذ أشارت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى المفاوضات المقبلة بشأن الميثاق من أجل المستقبل، أعربت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن ثقتها بأن النتيجة ستضع الاحتياجات الملحة للنساء والفتيات في صميمها. وأعربت عن أملها في أن تبني الدورة التاسعة والستون للجنة وضع المرأة على الزخم الذي أوجده مؤتمر

قمة المستقبل، لتعزيز الدعم في النظام متعدد الأطراف للنساء والفتيات في كل مكان. وتابعت رئيسة الهيئة بالإشارة إلى الاستعراض القادم لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، مضيفاً أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستظلّ عامل تمكين فعال للعمل من أجل تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بدعمٍ من المجلس التنفيذي. كما أشارت إلى التحديات التي تواجه تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 على نطاقٍ أوسع، وحثت على مواصلة التقدم من أجل التغلب على هذه العقبات.

34 - حثت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على مواصلة مساءلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. واتفقت مع التوصيات المتعلقة بتعزيز ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التنسيق، وأكدت أنّ هذا الأمر سيكون محورياً في الخطة الاستراتيجية المقبلة للهيئة، وذكرت أنّ وجود أمانة خطة التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين في مكتبها دليلٌ على التزامها بهذا الأمر. وأشارت رئيسة الهيئة إلى أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد شهدت نمواً ملحوظاً على مدى العقد الماضي، مع استمرارها في تجاوز أهداف الإنجاز وحصولها على مراجعات خارجية إيجابية. وأكدت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الكامل لسياسة استرداد التكاليف واسترداد جميع التكاليف المباشرة للمشروع وفقاً للسياسة.

35 - في الختام، ذكرت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أنّ وتيرة عمل الهيئة تتسارع، وأنها تتطلع إلى الدورة العادية الأولى لعام 2025 من أجل مواصلة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومناقشة الحوكمة والرقابة على المجالس التنفيذية، ومكافحة التمييز وإدارة المخاطر، ومسائل مراجعة الحسابات، واجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتوجّهت رئيسة الهيئة بالشكر إلى المجلس التنفيذي على دعمه، وأشارت إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النهوض بتطلعات ميثاق الأمم المتحدة.

36 - اختتم سفير طاجيكستان ونائب رئيس المجلس التنفيذي بالإعراب عن تقديره للمكتب وخبرائه على دعمهم الحيوي أثناء الدورة وفي الفترة التي سبقت انعقادها. وأشار إلى اعتماد أربعة قرارات، معرباً عن شكره للميسرين على دعمهم المهني في التفاوض على هذه النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، شكر أمين المجلس التنفيذي وفريقه على الدعم القيم الذي قدموه للمكتب طوال فترة عمله.

37 - رُفعت الجلسة بعد ذلك.

. المرفق الأول

القرارات المعتمدة في الدورة العادية الثانية لعام 2024

9/2024

تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة 2022-2025

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة 2022-2025 (UNW 2024/7)، بما في ذلك التقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان من الكيانات في ميثاق التمويل؛

2 - يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تدرج في تقاريرها الحالية عن الحوار المنظم بشأن التمويل تحليلاً للاعتبارات الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية يأخذ في الاعتبار التحديات والمخاطر ذات الأهمية الاستراتيجية لتمويلها وتخصيص الأموال اللازمة لها؛

3 - يلاحظ أهمية توفير موارد عادية كافية وقابلة للاستشراق في وقت مبكر من السنة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لكي تنفذ بفعالية ولايتها المعيارية والتنسيقية والتنفيذية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتستجيب استراتيجياً للسياقات الإنسانية والإنمائية المعقدة ولجدول أعمال المرأة والسلام والأمن؛

4 - يلاحظ أهمية الموارد الأخرى المرنة والمتعددة السنوات، ولا سيما من خلال التمويل المباشر للمذكرات الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي توائم البرامج مع الأولويات الإنمائية الوطنية وتعزز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

5 - يشدد على أهمية التمويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدعم التقدم في مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة؛

6 - يرحب باتفاق التمويل الجديد للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويشجع الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بالكامل، بما يتماشى مع المقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

7 - يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة عملها مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، لتنوع مصادر تمويلها المحتملة وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

8 - يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تعاملها مع الدول الأعضاء، من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل من أجل إعطاء الأولوية للمساهمات في الموارد العادية، والتحول من التمويل المخصص بدرجة كبيرة إلى تمويل أكثر مرونة وقابلية للاستشراق.

11 أيلول/سبتمبر 2024

10/2024

الاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً بالاستعراض الشامل للسياسة المشتركة لاسترداد التكاليف [DP/FPA/ICEF-UNW/2024/1]؛

2 - يقر بالأهمية الحاسمة لضمان استرداد جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للبرامج والمشاريع؛

3 - يقرر أن تحل السياسة المشتركة لاسترداد التكاليف، على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/ICEF-UNW/2024/1، محل السياسة السابقة لاسترداد التكاليف؛

4 - يوافق على فئات تصنيف التكاليف وتعريفاتها المبينة في السياسة والتي تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2026 على النحو التالي:

(أ) الأنشطة الإنمائية والإنسانية، مع فئات فرعية:

1 - البرامج

2 - أنشطة الفعالية الإنمائية

(ب) أنشطة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنمائية

(ج) الفئات التمكينية، مع فئات فرعية:

1 - أنشطة الإدارة

2 - أنشطة مستقلة للرقابة والضمان

3 - أنشطة لأغراض خاصة

5 - يوافق على سياسة استرداد التكاليف، بما في ذلك المنهجية والمعدلات على النحو المبين في السياسة؛

6 - يشير إلى القرار 8/2020، الفقرة 4 ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، تقديم المعلومات المطلوبة في هذا القرار، في تقرير منسق مشترك على أن تتم مناقشته في إطار: بند جدول أعمال الحوار المنظم بشأن التمويل في الدورة العادية الثانية كل عام؛

7 - يطلب كذلك إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تقديم حسابات استرداد التكاليف الافتراضية بطريقة منسقة في تقاريرها الحالية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف؛

8 - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، تقديم استعراض شامل لسياسة استرداد التكاليف وتنفيذها لاتخاذ قرار بشأنها في الدورة العادية الثانية لعام 2028، ويطلب كذلك إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، تنظيم جلسة إحاطة مشتركة في عام 2027 لتقديم جدول زمني مشترك للاستعراض والملاحظات والنتائج الأولية من تنفيذ سياسة استرداد التكاليف.

11 أيلول/سبتمبر 2024

11/2024

الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لشؤون الحوكمة والرقابة داخل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يشير إلى قراره 3/2024 بشأن النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2023/7)، الذي طلب فيه إلى مكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يقدم، بالتشاور مع مكاتب المجالس المشاركة، تحديثاً بشأن تنفيذ هذا القرار في الدورة العادية الثانية لعام 2024؛

2 - يرحب بالتحديث الذي قدمه المكتب في الدورة العادية الثانية لعام 2024.

11 أيلول/سبتمبر 2024

12/2024

استعراض وحدة التفتيش المشتركة لشؤون التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شؤون التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)" [JIU/REP/2024/1]؛

2 - يلاحظ أيضاً الحاجة إلى مواصلة نظر المجلس التنفيذي في التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة لشؤون التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى المجلس التنفيذي، ويقرر مواصلة مناقشة توصيات الاستعراض، حسب الاقتضاء، في إطار البنود المدرجة على جدول الأعمال؛

3 - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم تحديث كتابي وإحاطة غير رسمية قبل انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2025 بشأن خطة تنفيذ مبادرة التركيز على المناطق والبلدان، بما في ذلك جدول زمني، وتوضيح للعائدات الموضوعية والاقتصادية، وتحليل للتكاليف والفوائد، وتقييم المخاطر وتدابير التخفيف من حدة المخاطر؛

4 - يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النظر في التوصيات غير الرسمية ذات الصلات الصريحة بمبادرة التركيز على المناطق والبلدان عند وضع خطة التنفيذ.

11 أيلول/سبتمبر 2024